علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان وسموا هذين العلمين علم البلاغة
لمكان مزيد اختصاص لهما بالبلاغة وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم
ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه اشار بقوله
وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر
مقصوده في ثلثة فنون وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاخيرين
يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة

الفن الاول علم المعاني

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب
لان رعاية المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة شيء
آخر وهو ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويجوز
ان يريد به نفس الاصول والقواعد المعلومة ولاستعمالهم المعرفة في الجزئيات قال يعرف به
احوال اللفظ العربي اي هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم وقوله التي بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة مثل الاعلال والادغام والرفع
والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس
والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث
انها يطابق بها اللفظ لمقتضى الحال لظهور ان ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني
التعريف والتنكير والتقديم والتاخير وغير ذلك وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان اذ ليس البحث

فيه من احوال اللفظ من هذه الحيثية والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم
والتاخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف
بكيفية مخصوصة لا نفس الكيفيات من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير والا لما صح
القول بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لانها عين مقتضى الحال وقد حققنا
ذلك في الشرح واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان التاكيد وتركه
مثلا من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة وتخصيص اللفظ باللفظ العربي مجرد اصطلاح
لان الصناعة انما وضعت لذلك وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار
الكل في الاجزاء لا الكلي في الجزئيات احوال الاسناد الخبري واحوال المسند اليه واحوال
المسند واحوال متعلقات الفعل والقصر والانشاء والفصل والوصل والايجاز
والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل
على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم ومتى تعلق بها الشيئين بالآخر بحيث يصح
السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات وتفسيرها بايقاع
المحكوم به على المحكوم عليه او سلبه عنه خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة في الكلام
الانشائي فلا يصح التقسيم فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة
اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة
ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان تكون النسبة المفهومة
من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية او بالعكس فخبر اي فالكلام

Copyright © King Saud University